الأمم المتحدة

A/C.4/59/SR.2

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
21 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كياو تينت سيوى . . . . . (ميانمار)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٧٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (تابع)*

البند ٨٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التى تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (تابع)*

البند ٨١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٨٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (تابع)*

* بنود قررت اللجنة مناقشتها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53280 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة (تابع) (A/59/23)

البند ٧٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/59/23 والفصلان السابع والثاني عشر و A/59/71)

البند ٨٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/59/23 والفصلان الخامس والثاني عشر)

البند ٨١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/59/23 ، والفصلان السادس والثاني عشر ، A/59/64)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/59/74)

١ - **الرئيس:** قال إن إنهاء الاستعمار هو أحد المجالات التي حققت فيها الأمم المتحدة نتائج هامة وملحوظة. على كل، فإنه عند إنشاء المنظمة، كان عدد سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد وصل إلى ٧٥٠ مليون نسمة، أي ما يمثل ثلث سكان العالم، والآن انخفض العدد إلى أقل من ٢ مليون، وذلك بفضل مجهودات اللجنة الخاصة بدراسة حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٢ - وقد عقدت اللجنة الخاصة جلسات سنوية مخصصة لقضية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأخذت في الاستماع إلى ممثلي تلك الأقاليم وإلى مقدمي الالتماسات. ونظمت البعثات الزائرة والحلقات الدراسية وصاغت المقترحات ونهضت بالأنشطة المحددة من قبل الجمعية العامة في إطار العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار. وبالرغم من حصول أكثر من ١٠٠ دولة على السيادة والاستقلال، فمهمة اللجنة الخاصة لم يتم انجازها بعد لأن هناك ١٦ إقليماً مازالت تظهر على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. مما يستلزم تعزيز روح التعاون بين كل الأطراف المعنية، وبصفة خاصة بين السلطات الإدارية واللجنة الخاصة. إن تقرير اللجنة الخاصة عن أعمال عام ٢٠٠٤ (A/59/23) والمقترحات التي تم تقديمها تأتي تطبيقاً لقرار الجمعية العامة ١١١/٥٨.

٣ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية): عرض بصفته مقرر اللجنة الخاصة، الوثيقة A/59/23 ، وقال إن الفصلين الأول والثاني يعطيان نظرة عامة على الأنشطة الحالية للجنة وأعمالها المستقبلية، ويشرح الفصلان الثالث والحادي عشر يشرحان بصورة تفصيلية الأعمال المتعلقة بالقضايا التي تناولتها اللجنة، ويتضمن الفصل الثاني عشر توصيات اللجنة، في صورة مشاريع قرارات.

٤ - وقد انحصرت الأنشطة التي قامت بها اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٤ في تنفيذ أهداف وخطة عمل العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار (٢٠٠١-٢٠١٠). واهتمت اللجنة الخاصة أساساً بمتابعة تطور الموقف في الـ ١٦ إقليماً غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقد استضافت اللجنة الخاصة في جلساتها الدورية وفي الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ، التي تم عقدها في مادانغ، بابوا غينيا الجديدة في

أيار/مايو ٢٠٠٤، ممثلين لتلك الأقاليم وبعض السلطات الإدارية ومنظمات غير حكومية وخبراء، وقد شاركوا بفعالية في أعمال اللجنة والحلقة الدراسية. واستطرد مذكراً بالدور الأساسي للسلطات الإدارية في عمليات إنهاء الاستعمار، قائلاً إنه يسر اللجنة التعاون الذي تم مع نيوزيلندا بشأن توكيلاو، وإنه يتمنى أن تكلل بالنجاح المجهودات المشتركة التي تعهدت بها كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بإنهاء استعمار الأقاليم التي مازالت تحت سيطرتهما.

٥ - وقال إن البعثات الزائرة تضمن بالتأكيد أن يتم أخذ طموحات السكان في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الاعتبار. وإن الحلقة الدراسية للمحيط الهادئ قد وفرت الفرصة للاطلاع على موقف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تلك المنطقة وبصفة خاصة، حول مسألة توكيلاو. فالاتصالات الأولية أخذت في اعتبارها الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ٢٠٠٥، والتي يمكن أن تعقد في برمودا.

٦ - فقد قامت اللجنة الخاصة في دورتها لعام ٢٠٠٤، بالاضافة إلى البنود المدرجة على جدول الأعمال، بدراسة القضايا التي تمثل هدفاً للتوصيات المصاغة في الفصل الثاني عشر من بيانها، ومسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومسألة جبل طارق ومسألة الصحراء الغربية.

٧ - **السيد أيزى** (بابوا غينيا الجديدة): رئيس اللجنة الخاصة ذكر بالمبادئ الأساسية لأعمال اللجنة الخاصة. وقال، في هذه السنة الرابعة من العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار، يتبقى هناك ١٦ إقليماً غير مستقل. ولأن مهمة اللجنة لم تتم بعد فإنها في إطار المادة ٧٣ من الميثاق ، تواصل فحص المعلومات المقدمة من السلطات الإدارية وكذلك شواغل ممثلي الأقاليم ، ومقدمي الالتماسات وكذا المنظمات غير الحكومية.

٨ - وأوضح أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أصبحوا أعضاء بفضل عمليات إنهاء الاستعمار. حيث حصل منذ إنشاء المنظمة أكثر من ٨٠ دولة على الاستقلال. ولتسريع العملية، فإن اللجنة الخاصة تقوم بتنظيم مؤتمرات إقليمية، تقام على التوالي في الكاريبي، وفي إقليم المحيط الهادئ حيث تقع معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه المؤتمرات تتيح، من جانب، متابعة الموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقاليم، ومن جانب آخر، تتيح وضع خطط أخرى لإنهاء الاستعمار، وبرامج عمل للتشاور مع السلطات الإدارية.

٩ - وأضاف أن أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية في عام ٢٠٠٤ ، المعقودة في بابوا غينيا الجديدة شددت في الأساس على إقليم المحيط الهادئ وخاصة إقليم توكيلاو، وأشارت في الموضوع إلى ضرورة ملاحظة التعاون بين نيوزيلندا وممثلي توكيلاو. ففي عام ٢٠٠٣، قرر المجلس العام لتوكيلاو إجراء دراسة مع نيوزيلندا لكيفية حصول هذا الإقليم على حكم ذاتي في إطار انتخابات حرة. فهذه القضية يجب أن تكون موضع دراسة عميقة من قبل اللجنة الدستورية الخاصة ، التي ستنشأ قريباً في توكيلاو.

١٠ - وكانت اللجنة الخاصة قد أقرت بالإجماع في دورتها لعام ٢٠٠٤ توصيات ونتائج الحلقة الدراسية الإقليمية ومقرراً و١٠ قرارات تتعلق ببورتوريكو. وأشارت اللجنة إلى ضرورة تقديم المساعدة الدولية لصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مشيرة إلى ضرورة التعاون بينها وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوخى أن تنظم بعثة زيارة إلى برمودا وأن تعقد حلقة دراسية إقليمية في عام ٢٠٠٥ في ذلك الإقليم.

المناقشة العامة

١١ - **السيد دوارتى** (البرازيل): تكلم باسم مجموعة ريو (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولومبيا وكوستاريكا والسلفادور وإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواى وبيرو والجمهورية الدومينيكية وأوروغواى وفنزويلا)، فأشار إلى أن من الأغراض الأساسية للأمم المتحدة تمكين الشعوب من حكم نفسها وهذا هو المجال الذى أحرزت فيه المنظمة نجاحاً لا يجارى. وجاء فى ذروة هذه العملية لإنهاء الاستعمار إصدارها فى عام ١٩٦٠ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وفى عام ١٩٦١ سمحت اللجنة الخاصة ضمن جهودها فى إطار القرار ١٥٤١ (د-١٥) للجمعية العامة لعدد كبير من الأقاليم بإعلان استقلالها. وصحيح أن الخارطة السياسية للعالم قد تغيرت تماماً ولكن هدف الإنهاء الكامل للاستعمار لم يتحقق بعد. ومن أجل هذا الهدف أعلنت الجمعية العامة الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقداً دولياً ثانياً لإنهاء الاستعمار.

١٢ - ومجموعة ريو تطالب السلطات الإدارية مجدداً بأن تتخذ الخطوات اللازمة من أجل إنهاء الاستعمار فى الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتى مع مراعاة ظروف كل منها. والمجموعة تشجع اللجنة الخاصة على متابعة أنشطتها، ومن أهمها الدراسة السنوية للأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وتنظيم حلقات دراسية إقليمية وإيفاد بعثات زائرة وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وعلى أن تعلن تأييدها لاعتماد تقريرها (A/59/23) من الجمعية. وتدعو إلى متابعة توصيات اللجنة الخاصة، ولاسيما من جانب السلطات الإدارية والدول المعنية عملاً بأحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥).

١٣ - واستطرد قائلاً إنه يتعين على الحكومتين الأرجنتينية والبريطانية التعجيل بالمفاوضات والعمل على حل الخلافات المتعلقة بجزر مالديف وجنوب جورجيا وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المتاخمة التى هى موضوع القرارات والإعلانات الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية. وقال إن مجموعة ريو أحاطت علماً بالمساهمة الهامة من ممثلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فى أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية التى نظمتها اللجنة الخاصة فى عام ٢٠٠٤، ومشاركتها فى الاستنتاجات والتوصيات المبثقة عنها. وإدراكاً منها أن الأقاليم شبه الجزرية فى الكاريبى والمحيط الهادئ تشكل أغلبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فإنها تشارك فى التدابير المتوخاة لحل المشاكل الاقتصادية ووضع حد نهائى لاعتماد هذه الأقاليم على الغير، وتدعو المجتمع الدولى إلى الإسهام فى حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية.

١٤ - وأضاف أن مجموعة ريو تعيد تأكيد دعمها للأمم المتحدة فى تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقه فى تقرير المصير. وتؤيد المجموعة المبادرات التى تتخذها المنظمة فى سبيل إيجاد حل عادل ودائم ومقبول من كل الأطراف، وخاصة عن طريق خطة السلام لمنح شعب الصحراء الغربية حق تقرير المصير (S/2003/565، المرفق الثانى). وطالب فى هذا الصدد بأن تنفذ الأطراف المعنية أحكام القرارين ١٤٩٥(٢٠٠٤) و ١٥٤١(٢٠٠٤) الصادرين عن مجلس الأمن.

١٥ - **السيد لوازاغا** (باراغواى): تكلم باسم بلدان السوق المشتركة للجنوب (الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى) و الدول المنتسبة (بوليفيا وشيلى) المنضمة إلى إعلان مجموعة ريو. وقال إنه بعد إعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) أحرز تقدم كبير فى بعض القضايا غير أن اللجنة الخاصة لا يزال أمامها ١٦ مسألة. فبلدان السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها تشجع الجهود التى تبذلها اللجنة الخاصة وتحيط علماً بتقريرها (A/59/23). وتؤيد

بلا تحفظ القرار المتعلق بمسألة جزر ملفيناس، الذى وافقت عليه اللجنة الخاصة (A/59/23 ، الفصل الحادى عشر).

١٦- وفيما يخص النزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حول موضوع السيادة على جزر ملفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المتاخمة، فإن العلاقات الثنائية بين البلدين واتفاقات التعاون المؤقتة التى أقراها بشأن المسائل العملية فى جنوب الأطلسى ينبغى أن تيسر إجراء المفاوضات حول موضوع النزاع. وأشار إلى أنه بموجب الإعلانات الخاصة بجزر ملفيناس التى اعتمدها رئيسا البلدين فى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تعلن بلدان السوق المشتركة للجنوب والمنتسبة إليها عن تصميمها على مساندة جمهورية الأرجنتين فى ممارسة حقوقها المشروعة.

١٧ - **السيد لوبيز** (كوبا): أعرب عن أسفه للمعالجة غير السليمة لحق الشعوب العالمى غير القابل للتصرف فى تقرير المصير بتطبيق معايير مثل البعد الجغرافى والعزل وقلة عدد السكان أو مساحة الإقليم. وقال إن بعض السلطات الإدارية ترفض علاوة على ذلك أن تقترح حلولاً نهائية على النظان الاستعمارى تحصل بموجبها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى على استقلالها بذرائع واهية من قبيل عدم وجود مجتمع مستقل وقابل للحياة، وأن السكان يفضلون عدم تغيير الأوضاع فى أقاليمهم.

١٨ - والوفد الكوبى يرى أنه على الرغم من إشادته بالروح الجدية والمثابرة التى تتحلى بها اللجنة الخاصة فى ترشيد أعمالها، فإنه يقدر الجهود والنوايا الطيبة التى تبذلها وتبديها هذه الهيئة، ويرى أنها يجب أن تحاط بعلاقات رسمية محترمة وقابلة للبقاء مع بعض السلطات الإدارية التى تريد استرداد أراضيها المستعمرة ورفعها من القائمة التى وضعت فيها ظلماً، وأن توضع أمام شعوبها خيارات مختلفة تتيح لها حصولها على حق تقرير المصير وما يتبعه من نتائج فى كل حالة.

١٩ - وأضاف أن الوفد الكوبى يعتبر أن رفع الإقليم من القائمة لا يتعارض مع عملية إنهاء الاستعمار، لأنه يوفر لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى كل الضمانات وكل العناصر اللازمة للتوصل إلى قرار عادل بشفافية ونزاهة. فعملية إنهاء الاستعمار التى بدأت برعاية اللجنة الرابعة تفرض على الدول الأعضاء مناقشة تطبيق الولاية التى منحتها لها الجمعية العامة فى ضوء تنفيذ هذه المهمة الخطيرة.

٢٠ - ويشير الوفد الكوبى إلى أهمية البعثات الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فهى لاتقتصر على جمع المعلومات من مصادرها عن الأحوال المعيشية والأوضاع السائدة فى تلك الأقاليم بل وتنشر المعلومات عن الطرائق المختلفة التى يمكن أن يمارس بها السكان حقهم فى تقرير المصير. والزيارة المثمرة التى قامت بها اللجنة الخاصة قبل عامين إلى توكيلاو كانت خطوة هامة فى عملية التعاون بين السلطات الإدارية والسلطات المحلية والأمم المتحدة. والوفد الكوبى يحيى روح الانفتاح والتعاون التى تحلت بها السلطات فى نيوزيلندا والسلطة الإدارية استمراراً لتأكيد الاحترام للجنة فى حوارها معها، مما يدفع السلطات الإدارية الأخرى إلى نبذ آرائها المسبقة وأفكارها المجردة فى سبيل التعاون فيما بينها والتعاون مع اللجنة.

٢١ - وأعرب الوفد الكوبى عن قلقه البالغ إزاء الخسائر الفادحة واستغلال الموارد البرية والبحرية فى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى استغلالاً مفرطاً وتحويل تلك الأقاليم إلى مستودعات للنفايات السامة. فهذا يشكل عملياً انتهاكات صارخة لنص وروح قرار الجمعية العامة ٢٦٢١(د-٢٥) فيتعين وقف هذا الاستغلال فوراً وإدانته.

٢٢ - وأشار إلى مسألة إنهاء الاستعمار فقال إن هذه العملية يجب أن تستمر وتحتل مقام الإهتمام الأول لدى الأمم المتحدة، طالما بقيت أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتى وطالما ظل التصرف وكأن الاستعمار قضية ثانوية، وكأنها ليست من مصائب الدهر فى القرن الحادى والعشرين.

٢٣ - فالوفد الكوبى يُصر على أهمية عقد الحلقات الدراسية الإقليمية وعلى أن تثابر اللجنة الخاصة على عقدها فى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وعلى ضرورة نشر نتائجها ليس فقط على موقع إنهاء الاستعمار على شبكة الانترنت بل وفى وسائل الإعلام فى الدول الأعضاء كى تتبادلها الدوائر الجامعية ويعرب الوفد عن استمرار قلقه من تناقص التبرعات وقلة الموارد والإمكانات اللازمة لتوفير فرص التكوين المهنى لشباب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى. وهو يشجع الدول الأعضاء الأكثر ثراء والأكثر تقدماً على أن تسدد هذا الدين لسكان تلك الأقاليم بدلاً من الاتجاه السلبى المتبع حالياً.

٢٤ - واستطر قائلاً إن الوفد الكوبى يرحب باعتماد الكثير من القرارات التى تعترف بالحق غير القابل للتصرف لشعب بورتريكو فى تقرير المصير والاستقلال عملاً بأحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥). ويرحب بالقدر نفسه بأن القرار الذى قدمته كوبا فى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والذى اعتمدته اللجنة الخاصة دون اقتراع لايزال قائماً. ويرى أن انسحاب البحرية الأمريكية من جزيرة فييك اعتبر انتصاراً لاينكر لشعب بورتريكو ولحركة التضامن الدولية الداعمة لهذا النضال. والوفد الكوبى سعيد بالإغلاق النهائى لهذه القاعدة البحرية للولايات المتحدة فى طرق روزفلت. غير أن القضايا المرهونة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وتطهير تلك المنطقة وبإعادة ميدان الرماية إلى السلطات المحلية فى فييك لم تتم تسويتها للآن. والوفد الكوبى يعمل دائماً على إقرار حق تقرير المصير والاستقلال لبورتريكو التى تدافع عن هويتها الخاصة طالما ظلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى تتحلى بروح النضال التى بثها سيمون بوليفار، وخوسى مارتى وآخرون كثيرون.

٢٥ - وأضاف أن المأزق الذى دخلت فيه عملية إنهاء الاستعمار فى الصحراء الغربية أصبح موضوعاً يثير القلق البالغ. فالمعروف أن هذه المسألة المعقدة تصعب عملية إنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبى وصولاً إلى سلام دائم وعادل فى المنطقة. والوفد الكوبى يعيد تأكيد دعمه غير المشروط لحملة الشعب الصحراوى ضد المستعمرين والقوات الأجنبية وهو يدعو الأمم المتحدة إلى التحلى بالشجاعة والإصرار على تطبيق القرارات المتخذة لتسوية هذه القضية نهائياً. فهذا يؤدى إلى احترام مبادئ القانون الدولى والميثاق وإلى أن يتمكن الشعب الصحراوى من ممارسة حقوقه الأساسية وغير القابلة للتصرف فى تقرير مصيره وحقه فى الاستقلال.

٢٦ - ويؤكد الوفد الكوبى بالقدر نفسه دعمه الأكيد للحقوق الشرعية لجمهورية الأرجنتين فى النزاع المتعلق بالسيادة على جزر ملفيناس، ويشجع الأطراف على تعزيز المباحثات والتعاون من أجل التوصل إلى حل عادل و سلمى ومشرف للنزاع. كما يحث السلطات الإدارية لجزيرة غوام على التعاون االكامل فى إطار الجهود المبذولة لضمان احترام الحقوق غير القابلة للتصرف والمصالح المشروعة لسكان تلك الأقاليم.

٢٧ - ويعيد الوفد الكوبى تأكيد إيمانه بأن الجمعية العامة لها دور هام يتعين أن تؤديه فى النضال من أجل حماية الحقوق غير القابلة للتصرف لسكان العالم أجمع، فتلك هى القضية الأكثر أهمية والأكثر ديمقراطية بالنسبة للمنظمة. ويستطيع الأعضاء فيها القيام على قدم المساواة بصياغة ومناقشة المشاكل التى تضر بمصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، الذين هم على الدوام ضحايا الاستغلال الاستعمارى

بمختلف أشكاله. و الوفد الكوبى يحث الدول الأعضاء على أن تعمل بعزم وإصرار على أن يصبح الاستعمار أثراً بعد عين فى تاريخ البشرية.

٢٨ - **السيد تورو جيمنيز** (فترويلا): قال إن الجمهورية البوليفية توافق تماماً على إعلان مجموعة ريو الذى قدمته البرازيل بصفتها القائمة بأعمال الأمانة للمجموعة. وأضاف أن فترويلا ترحب بعملية تقرير المصير السلمية والديمقراطية التى فى إطارها أصبح من الممكن لأول مرة منذ ٢٠٠ عام أن يسود المبدأ الأساسى للحياة السياسية للبلدان ويطبق على الشعب الفترويلى نفسه ليكون هو المقرر لمصيره.

٢٩ - فبالتضامن مع شعوب العالم الآخرى التى تكافح جميع أشكال الاستعمار الجديد والهيمنة الاقتصادية تؤكد الحكومة الفترويلية اعتناقها الكامل للتطلعات المشروعة للشعب الصحراوى فى تقرير المصير واحترام سيادته. وتتطلع فترويلا إلى تطبيق القرارات والمقررات الصادرة عن شتى هيئات الأمم المتحدة والمتوافقة مع الميثاق والقانون الدولى لصالح تنفيذ عملية سلمية تتيح للشعب الصحراوى أن ينتقل سريعاً من خلال استفتاء إلى استقلال الصحراء الغربية والاندماج في المجتمع الدولي بصفته دولة ذات سيادة.

٣٠ - وتؤكد فترويلا دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فى صراعها على السيادة فى قضية جزر ملفيناس، كما تؤكد موقفها لصالح حق الشعوب فى تقرير مصيرها، الذى يشمل شعب بورتريكو، إحدى دول أمريكا اللاتينية.

٣١ - **السيد ماك ايفور** (نيوزيلندا): قال إن الشهور الإثنى عشر السابقة شهدت أنشطة هامة بالنسبة لمسألة توكيلاو ونيوزيلندا. فبموجب الخطة السياسية وقعت توكيلاو ونيوزيلندا فى تشرين الثانى/نوفمبر ٢٠٠٣ بحضور الحاكم العام لنيوزيلندا وثيقة هامة بإسم "الإعلان المشترك المتعلق بمبادئ الشراكة"، أعلنت خطياً لأول مرة حقوق والتزامات البلدين الشريكين، وأرست إطاراً لدعم التطور الدستورى والسياسى لتوكيلاو.

٣٢ - وفى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ نقل الحاكم الإدارى رسمياً سلطاته إلى ثلاث مجالس قروية فى توكيلاو، أسندت بدورها للمجلس العام مسؤولية الاهتمام بمجالات محددة على الصعيد الوطنى. وتحققت إعادة تشكيل الخدمات العامة فى هذا الهيكل السياسى الجديد. فهذه الآلية تضع تلك القرى الثلاث فى قلب نظام توكيلاو الحكومى وتؤكد السلطة التقليدية للمجالس القروية الثلاثة، وبذا يتم التجسيد المادى لمفهوم "بيت توكيلاو الحديث".

٣٣ - وفى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قرر مجلس توكيلاو العام دراسة إمكانية تحقيق استقلال ذاتى بالارتباط الحر مع نيوزيلندا فى مسألة التشاور مع القرى الثلاث، وعلى أساس توصية اللجنة الدستورية الخاصة. وقد رحب بهذا القرار رئيس وزراء نيوزيلندا عند زيارته إلى توكيلاو التى اكد فيها صداقة ومساندة نيوزيلندا بقدر تطورها نحو وضع هذا النظام الأساسى الجديد. وفى أعقاب هذا القرار يجرى اتخاذ سلسلة من الترتيبات. وسيقوم المجلس التنفيذى لتوكيلاو بزيارة إلى نيوزيلندا فى تشرين الثانى/نوفمبر لإجراء محادثات مع جماعات توكيلاو فى نيوزيلندا وللتفاوض مع الحكومة النيوزيلندية. وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ اتخذ المجلس العام عدداً من القرارات الهامة بشأن دستور توكيلاو ودور وأداء المجلس العام والنظام القضائى فى توكيلاو واحترام الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٤ - ومن جهة أخرى فقد أعيدت هيكلة الخدمات العامة فى توكيلاو بعد اعتماد تقرير لجنة تقصى الحقائق فى مطلع العام عقب تحسين قواعد عمل القطاعات الرئيسية ومنح كل مجلس قروى سلطة استغلال خدماته العامة. وفى إطار الخطة الاقتصادية فإن توكيلاو تدير ميزانيتها الخاصة بها. ووقعت

توكيلاو ونيوزيلندا، فى تموز/يوليه اتفاقاً للمساعدة الاقتصادية مدته ثلاث سنوات يرمى بالتحديد إلى تنمية الموارد الملاحية والنهوض بالتعليم والصحة. وترتفع الميزانية السنوية إلى ٩,٥ ملايين دولار نيوزيلندى وتزاد الميزانية فى العامين التاليين.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن الوفد النيوزيلندى يرحب بالتوقيع على قانون رسمى بإنشاء صندوق دولى خاص أثناء زيارة المجلس التنفيذى لتوكيلاو فى نيوزيلندا. وسترتفع مساهمات اثنين من المشاركين فى الصندوق إلى ما يقارب ٧,٥ ملايين دولار نيوزيلندى. وتلفت اللجنة الخاصة انتباه المجتمع الدولى إلى هذا الصندوق الخاص الذى سيكون بمثابة وسيلة هامة أمام الهيئات الإقليمية والدولية والبلدان الآخرى لمساعدة توكيلاو المستقلة فى مواجهة مشكلاتها وأوضاعها وقلة مواردها.

٣٦ - وأوضح أن الوفد النيوزيلندى يعرب عن ارتياحه للدور الذى تقوم به توكيلاو فى الشؤون الإقليمية، وخاصة بالنسبة لعلاقاتها مع جيرانها فى منطقة المحيط الهادئ، ومشاركتها عن كثب فى التكتلات والأنشطة والمنظمات الإقليمية. وتواصل نيوزيلندا تعزيز البنى التحتية والنظم التقنية التى يقوم عليها اقتصادها. وهناك فريق يتألف من خمسة مستشارين متخصصين يساعد توكيلاو فى مجالات الصحة والتعليم وتعزيز القطاع العام والتشريعات والمسائل المالية.

٣٧ - وأوضح أن الوفد النيوزيلندى يرحب باسهام مؤسسات الأمم المتحدة فى تنمية توكيلاو، وخاصة اسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذى يراقب عن كثب الأوضاع هناك ويعمل على تلبية الاحتياجات الخاصة للبلد. وتتطلع توكيلاو إلى أن تحذو الهيئات الدولية الآخرى حذو البرنامج بالإضافة إلى أعضاء المجتمع الدولى الآخرين مما يساعد توكيلاو على أن تحتل مكانها فى تناغم مع الأمم الأخرى المتمتعة بالحكم الذاتى والمستقلة فى منطقة المحيط الهادئ.

٣٨ - وأوضح فى الختام أن وفد نيوزيلندا مقتنع بأن الأوضاع السياسية فى توكيلاو التى تطورت بشكل واضح ستواصل تحسنها فى الشهور المقبلة كلما استمرت توكيلاو ونيوزيلندا والأمم المتحدة فى هذه المسيرة فى إطار شراكة حقيقية نحو تقرير المصير.

٣٩ - **السيد مالكى** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأمم المتحدة تواصل أداء دورها المشروع فى عملية إنهاء الاستعمار، وإن أكثر من ٨٠ مليون شخص قد تمتعوا بالفعل بحقهم فى تقرير المصير، وهذا نجاح حقيقى. وعلى هذا يجب أن تبقى المنظمة دائمة الاسهام لأن أكثر من ٢ مليون شخص مازالوا يعيشون فى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى يحلمون بالأمل فى أن ينعموا بهذا الحق فى العقد الدولى الثانى لإنهاء الاستعمار. ومن هنا يتعين على اللجنة الخاصة أن تواصل الوفاء بالتزاماتها ولا تتوانى فى سبيل إنهاء الاستعمار وفق ولايتها.

٤٠ - وأضاف أن إقليماً واحداً هو الذى خرج من القائمة خلال النصف الأول من هذه الفترة، وقد قارب النصف الأول من العقد الثانى على الانتهاء. وهناك ١٦ إقليماً يقطنها ٢ مليون نسمة ينتظرون مساعدة الأمم المتحدة لهم لتقرير مستقبلهم السياسى والثقافى والاقتصادى. فيجب الإبقاء على أمل تقرير المصير للشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتى، ذلك الأمل التى انتظرت زمناً طويلاً لأن يتحقق، ويجب ألا يحتاج المجتمع الدولى إلى إعلان عقد آخر. فيتعين أن تواصل اللجنة الخاصة جهودها بصورة دينامية ومتجددة لأن يأتى الوقت الذى تتحقق فيه أهداف هذا العقد الثانى.

٤١ - وأمام هذه النهاية يعتبر الوفد الايرانى أن من الضرورى إيلاء الأولوية للنقاط السبع التالية التى تمثل أهمية

حيوية: (١) نشر المعلومات المتعلقة بشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن حقهم في تقرير المصير وهو المهم في سبيل إنهاء الاستعمار؛ (٢) إيفاد البعثات للقيام بزيارات دورية في وسيلة ممتازة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة عن الحياة في تلك الأقاليم وعن تطلعات سكانها المتعلقة بمستقبلهم؛ (٣) مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها مؤسسات الأمم المتحدة والتي من شأنها أن تمدهم بالفائدة؛ (٤) إجراء المحادثات البناءة التي تشارك فيها السلطات الإدارية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل التعجيل بتحقيق أهداف العقد الثاني؛ (٥) إقامة التعاون بين اللجنة الخاصة والسلطات الإدارية في كل ما يتعلق بوضع برامج العمل لبقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فذاك عامل مهم في عملية إنهاء الاستعمار؛ (٦) إنشاء آلية تكلف بالتقييم المنهجي لتنفيذ التوصيات المحددة المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛ (٧) تنظيم حلقات دراسية إقليمية عن المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وخاصة عندما تعقد هذه الحلقات في الأقاليم كي تطلع المجتمع الدولي على آرائها.

٤٢ - وقال في الختام إن الوفد الإيراني يعيد التأكيد على أن تقدم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية أمر لابد منه لإعمال الحق في تقرير المصير، وأن على السلطات الإدارية أن تفي بالتزاماتها المؤكدة في هذا السبيل. ويتعين على الهيئات المختصة في الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها وتتخذ كل التدابير اللازمة للوفاء بمسؤولياتها.

٤٣ - **السيد شويفا** (ناميبيا): قال إن هذه القضية مطروحة على جدول أعمال اللجنة الرابعة منذ عام ١٩٦١، وعلى الرغم من الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء في القرار ١٤٦/٥٥ الصادر عن الجمعية العامة، فهناك عدد معين من الأقاليم لايزال يعاني من التسلط الأجنبي، وهذا وضع لايمكن احتماله. ويجب أن تضاعف الدول الأعضاء جهودها من أجل تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار. وعلى المجتمع الدولي أن يسلك طريقاً ما لمنح السكان المعنيين حريتهم وتحقيق استقلالهم. ووفد ناميبيا يشيد باللجنة الخاصة لما تبذله من جهود من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة، ويطالب السلطات الإدارية بالتعاون مع اللجنة والمشاركة في أعمالها التي ترمي في النهاية إلى تلبية تطلعات سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتحويل هذه التطلعات إلى واقع.

٤٤ - وأضاف أن عملية إنهاء الاستعمار واحد من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة التي يجب التعجيل بها. وأعرب عن إصرار ناميبيا على تحرير سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، اعتماداً على المجتمع الدولي في تحقيق تطلعات هذه الأقاليم، كي يتحرروا بالفعل من الاستعمار والهيمنة الأجنبية.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن شعب الصحراء الغربية لم يمارس أبداً حقه غير القابل للتصرف، في تقرير مصيره وفي الاستقلال. فيتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على إجراء استفتاء حر ونزيه في ذلك الإقليم. وناميبيا تلح على أن تتعاون الحكومة المغربية التي لم تقبل أبداً بخطة السلام، تعاوناً جاداً مع الأمم المتحدة من أجل إجراء الاستفتاء.

٤٦ - وقال إن الشرق الأوسط غارق باستمرار في دوامة العنف لتزيد معاناته وخسائره البشرية والمادية. والاحتلال الإسرائيلي غير المشروع يفرض على الشعب الفلسطيني ما لا يطيقه. ويظل الشعب الفلسطيني يعاني الأمرين بينما له الحق في إقامة دولته المستقلة وذات السيادة، التي يعيش فيها في سلام وعدالة اجتماعية.

٤٧ - **السيد نجوين دوى شيان** (فييت نام): قال إن عملية إنهاء الاستعمار أتاحت فى خلال ٤٢ عاماً الأخيرة الحرية لأكثر من ٨٠ مليون شخص فى ٦٠ إقليماً لم تكن تتمتع بالحكم الذاتى سابقاً، وحملت إلى عضوية الأمم المتحدة ١٩١ دولة عضواً. وهذه النتيجة الرائعة تظل تشجع جميع الشعوب على الأمل فى السلام، وعلى مضاعفة جهودها لاستئصال الاستعمار من المجتمع الحديث. غير أن الأهداف التى حددت فى إعلان عام ١٩٦٠ تظل بعيدة المنال لأن ١٦ إقليماً ظلت غير متمتعة للآن بالحكم الذاتى. وهذا الوضع يتطلب من المجتمع الدولى بذل الكثير من الجهد.

٤٨ - وأضاف أن فييت نام تعيد التأكيد على الحق غير القابل للتصرف للشعوب فى تقرير مصيرها والاستقلال تطبيقاً للقرار ١٥١٤ (د-١٥) بغض النظر عن المساحة والموقع الجغرافى لتلك الأقاليم، ومهما كانت أهمية سكانها ومواردها الطبيعية. وهو يتفق تماماً مع موقف حركة عدم الانحياز الذى يصر على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير على الأقاليم المتبقية والتى تطمح شعوبها إلى تحقيق المبدأ عملاً بقرارات الجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - ومضى قائلاً أن فييت نام تدعم بالفعل الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة، وخاصة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار فى إطار دراسة سنوية للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كل إقليم، وفى إطار الحلقات الدراسية التى تعقد فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفى إطار البعثات الميدانية وتنفيذ توصيات الجمعية العامة. واللجنة الخاصة لا تستطيع النهوض بولايتها إلا إذا استفادت من تعاون السلطات الإدارية، التى يتعين عليها بوجه خاص أن تسهل للبعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة الوصول إلى تلك الأقاليم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.